

## أمريكا ترتبط بقائد حديدي في غينيا الاستوائية

آدم نوستر - نيويورك تايمز\*  
ترجمة: مصطفى الخطيب

الشركات النفطية الأمريكية لديها المليارات تستثمرها في غينيا، وبلغت تجعل مناصري حقوق الإنسان يغضبون من مدح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين «القيادة اللطيفة والرقيقة» للديكتاتور الموجود في السلطة لأكثر من ثلاثين عاماً «تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو»، وذلك في برقيات عام ٢٠٠٩م التي سربها موقع ويكيليكس.

غينيا الاستوائية.. إذا كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن بعض الحكام المستبدين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ فإن موقفها يبدو غامضاً تجاه الحكام الأفارقة المستبدين الذين ما زالوا يحكمون بلداناً لم تشهد اضطرابات بعد، وربما أكثر مكان يتجسّد فيه هذا الغموض البقعة الغنية بالنفط في خليج غينيا.

يحكم «تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو» غينيا الاستوائية، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، حيث «يملك القوة التنفيذية المطلقة» - على حدّ قول البنك الدولي -.

وبشكل رسمي وغير رسمي؛ فإن الأمريكيين يتعاملون مع واحد من أسوأ الحكام في العالم فيما يخص حقوق الإنسان، إنه حاكم غينيا الاستوائية، الدولة التي تُعد رابع أكبر مُصدّر للبتروول في إفريقيا، فسجل الحريات لديها، والذي يلاقي نقداً على نطاق واسع، لم يقدم

مانعاً كبيراً أمام علاقتها الواسعة مع الولايات المتحدة على المستوى التجاري والدبلوماسي.

**أوجدت عقود من القمع والتعذيب  
«المنظم» ثقافة الخوف في  
المستعمرة الإسبانية السابقة  
التي يعيش بها ١٧٠ ألف شخص  
والدولة الإفريقية الوحيدة  
المتحدثة باللغة الإسبانية**

كما أن هناك مقالاً عسكرياً أمريكياً كبيراً ذا روابط قوية بالنتاجون، له تعاقبات بعدة ملايين لحماية شواطئ أوبيانج، وللمساعدة في تدريب قواته، والمقاوم هو شركة «ميليتري بروفيشنال ريسورسز»، والتي يرأسها مساعد كبير لوزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، وهي تعمل في مجال الأمن البحري، وتدريب قوات الشرطة التابعة

(\*) آدم نوستير: صحافي أمريكي عمل بعدة صحف: منها واشنطن بوست، وسان بطرسبرج، ومجلة أتلانتا. قبل أن ينتقل للعمل في صحيفة نيويورك تايمز في عام ١٩٩٢م، يصبح مدير مكتب الصحيفة في غرب إفريقيا.



الكبرى بإفريقيا، تلك التأكيدات، وقال: «ليس لدينا تعذيب»، مضيفاً: «المنظمات الدولية اتهمت الشرطة لدينا بسوء معاملة السجناء، وهذا هو سبب استتجاري لشركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» لتدريب الشرطة، وهي تقوم بدورها بشكل مناسب».

وقد وجد «نواك» الوضع مختلفاً، وقال: «أنا مقتنع بشدة بأن هذه هي سياسة الحكومة، إنهم يعرفون بالضبط ما الذي يحدث».

## يدافع السفير الأمريكي الحالي عن حكومة أوبيانج ضد إحصائيات البنك الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي تظهر فجوة عميقة بين ثروة البلاد النفطية - التي تذهب بشكل كبير لعائلة أوبيانج - والفقير المنتشر بين السكان

والمواطنون الذين لديهم الجرأة الكافية للتحدث حول المناخ السياسي في غينيا الاستوائية يتمازحون خلف الأبواب المغلقة حول كوريا الشمالية بوصفها نموذجاً يُحتذى! في الشهر الماضي تم اعتقال قادة المعارضة لوضعهم ملصقاً يدعو للظاهر ضد أوبيانج الذي أطاح بعمه المعروف بوحشيته في انقلاب عام ١٩٧٩م، وفاز في الانتخابات الأخيرة هنا في نوفمبر ٢٠٠٩م بأكثر من ٩٥% من الأصوات.

إن التجول في المناطق المجاورة حتى لو كان على سبيل الخطأ يهبط بك في قسم للشرطة، وزيارة إلى عضو برلمان معارض

لأوبيانج على حقوق الإنسان، ولكن حتى مع التدريب فإن الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان والمعارضين المحليين يقولون إن سلطات الدولة تظل تمارس التعذيب بشكل منظم!

ويلمس الأمن البحري أكثر الجوانب حساسية للدفاع عن أوبيانج، خصوصاً في عاصمة هي عبارة عن جزيرة، وقد حدثت بها محاولات للانقلاب آتية من البحر.

وحتى شهر مارس؛ فإن المستشار الخاص للرئيس السابق بيل كلينتون «لاني ديفيز» كان له تعاقب بمليون دولار سنوياً لكي يساعد أوبيانج لتحسين الصورة، وقد قال «ديفيز» في مقابلة في أواخر العام الماضي: «إنه - أي أوبيانج - في حالة عدم وجود أصدقاء فإنه يشعر بحاجة إلى الحماية».

وقد صنفت مجموعة المراقبة «فريدوم هاوس» غينيا الاستوائية ضمن الدول التسع «أسوأ الأسوأ» الأكثر قمعية في العالم، بالإضافة إلى ليبيا وتركمنستان وميانمار، كما أطلقت على حكومة البلد «نظام فاسد للغاية؛ مع أسوأ السجلات لحقوق الإنسان في إفريقيا».

وقد أوجدت عقود من القمع والتعذيب «المنظم» - بحسب الأمم المتحدة - ثقافة الخوف في المستعمرة الإسبانية السابقة التي يعيش بها ٦٧٠ ألف شخص، والدولة الإفريقية الوحيدة المتحدثة باللغة الإسبانية. ويقول «مانفريد نواك» - والذي كان لوقت قريب يعمل محققاً خاصاً للأمم المتحدة في ملف التعذيب - : «لم يُخفوا حتى أدوات التعذيب، لقد كانت على الطاولة!»، وعند إجراء مقابلة معه بالقصر الرئاسي رفض أوبيانج، الأطول حكماً في شبه الصحراء

مطلقة».

ويقول السفير ألبرتو فرناندز: «يمكنك أن تجادل في كل إحصائية من هذه الإحصائيات»، ونتيجة لذلك فإن أوبيانج يُظهر حبا كبيرا للولايات المتحدة.

**الأمريكيون يتعاملون مع واحد من أسوأ الحكام في العالم فيما يخص حقوق الإنسان، إنه حاكم غينيا الاستوائية، الدولة التي تعد رابع أكبر مُصدّر للبترول في إفريقيا**

يُعد الوجود الأمريكي في هذا البلد ضرورياً للولايات المتحدة، فشركات شيفرون وماراثون أوويل ونوبل إنرجي لها مصالح أساسية في غينيا الاستوائية، سواء على الشاطئ أو بالقرب منه، كما أن وجود عمال النفط الأمريكيين معتاد في المطار شديد الصغر على حافة المدينة، والبحر الذي يحيط بجزيرة بيوكو، حيث تقع «مالابو» العاصمة، يبدو مضاء بمشاعل تشير إلى إنشاءات شركات النفط.

إن وجود شركة «ميليتري بروفيشنال ريسورسز»، وشركة «فيرجينيا للأمن العسكري» التي يديرها الجنرال بانتز جيه كرادوك، القائد الأعلى لقوات التحالف السابق في أوروبا، أثار انتباه منظمات حقوق الإنسان والمعارضين المحليين، لذلك عارضت الخارجية الأمريكية عمل الشركة هنا بسبب السجل الفقير لغينيا الاستوائية في حقوق الإنسان، ولكنها في النهاية وافقت تحت حكم الرئيس بوش في ٢٠٠٥م وسط

منعزل في مدينته المنهارة سرعان ما تتعرف عليها الجهات الأمنية بسهولة؛ مما يجلب لك تحذيرات شديدة من وزير الإعلام، والحكومة هي المسؤولة عن نشر الجريدة الوحيدة، والتي تأتي متأخرة خمسة أشهر عن الأحداث.

يقول «بلاسيديو ميكو» المحامي - وهو النائب المعارض الوحيد، والذي اعتقل مرات عديدة - «يمكن لأي شرطي أن يعتقل أي مواطن في أي وقت»، ويتذكر «ميكو» تعرّضه للضرب في وجود مسؤولين كبار في وقت متأخر من إحدى الليالي في عام ١٩٩٢م، مؤكداً أن التعذيب «أمر سائد».

ويروي «جونزالو ندونج سيمبا» - وهو صيدلي في وسط المدينة - مواجهته الأخيرة للشرطة حول مخالفة مروورية بسيطة: «لقد ضربوني مثل الحيوان!».

وعلى الرغم من ذلك؛ فما يزال مسؤولون أمريكيون يدعون لرؤية أكثر ودية للبلد، ونصحت السفارة الأمريكية هنا في برقيات ٢٠٠٩م بأنه «حان الوقت للتخلي عن الحكايات الأخلاقية» حول غينيا الاستوائية، وإخفاء تقارير الفساد التي وثقها مجلس الشيخوخ الأمريكي وغيره، وقالت إحدى البرقيات: «الأمور تظهر بوضوح».

يدافع السفير الأمريكي الحالي عن حكومة أوبيانج ضد إحصائيات البنك الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي تُظهر فجوة عميقة بين ثروة البلاد النفطية - التي تذهب بشكل كبير لعائلة أوبيانج - والفقير المنتشر بين السكان، فمعدّل وفيات الأطفال على سبيل المثال تزايد منذ اكتشاف النفط هنا في التسعينيات؛ بحسب البنك الدولي الذي أضاف أن أوبيانج في يده «سلطة تنفيذية



«ميليترى بروفيشنال ريسورسز» يستحق ٢٥٠ مليون دولار،

وبالرغم من الثروة النفطية للحكومة؛ فإن القليل من عائداته يستفيد منه الشعب الفقير، وتقول «مارسيال أباجا باريل» عضوة بحزب معارض: «مصلحة الأمريكيين هنا هي المال». وطبقاً لدخل الفرد على الورق؛ فإن المواطنين في هذا البلد أغنياء مثلهم مثل أقرانهم في إسبانيا وإيطاليا نتيجة للثروة النفطية، ولكن في الحقيقة فإن حوالي ٧٧٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر - بحسب هيومان رايتس ووتش -.

كما أن أحياء كامبو ياوندا وفيستون الفقيرة الموحلة الممتدة بشوارعها القذرة وأكوأخها الخشبية وندرة الكهرباء لا تقارن بالكاتدرائية الأنيقة ذات الطابع الاستوائي - القوطي، والتي تُعد الوجه العام لعاصمة الجزيرة الهادئة، حتى إن منتقدي أوبيانج يشعرون أنهم مجبرون على وضع صورته على الجدران خوفاً من الجهات الأمنية، وتقول «روزا لوكا موباك» إحدى المقيمات في فيستون: «أموال النفط لا تأتي هنا».

ويصرّ أوبيانج، الذي يبلغ الـ ٧٠ عاماً، والذي كان قد تلقى تدريباً عسكرياً خلال فترة الديكتاتور العسكري لإسبانيا فرانسيسكو فرانكو في بداية الستينيات، على أن الولايات المتحدة كانت حليفته، ملقياً باللوم فيما يتعلق بأحكام الإعدام الأخيرة للمتهمين بتنفيذ انقلاب على الاستمرار غير المرغوب فيه لقوانين «عدالة الاستعمار الإسباني» في بلاده.

ويقول السيد باريل النائب المعارض: «لا يريد أحد التحدث لأن الجميع خائفون، الجميع يغلقون أفواههم!»

وعود بالإصلاح من جانب حكومة أوبيانج - وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش -.

وعلى الرغم من عمل شركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» مع شرطة البلد؛ فإن السيد «نواك» المحقق السابق في شؤون التعذيب بالأمم المتحدة وجد أن الحراس والجنود كانوا يناوبون استخدام الصدمات الكهربائية للسنجاء السياسيين في «البلايا نيغرا» أو (الشاطئ الأسود)، وهو سجن مجاور للقصر الرئاسي في مدينة «مالابو» بوسط البلاد.

واكتشف السيد «نواك» هذه الممارسات في نوفمبر ٢٠٠٨م، أي بعد عام على الأقل من ممارسة شركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» لتدريباتها هنا على حقوق الإنسان، وذلك طبقاً للتسلسل الزمني الحكومي، وقد عبّر هو ومحتجون هنا عن سخطهم لاستمرار التعذيب كسياسة راسخة للحكومة، على الرغم من عدم وجود دليل بأن هذه الشركة تتغاضى عن تلك الممارسات أو تشارك فيها. ويقول السيد «نواك»: «لو كنت مدرباً، لغادرت البلد لأنني كنت أشعر أنني سيتم استغلالتي، إنها عملية ورقة التوت»، ورفضت الشركة التعليق، مؤكدة عبر متحدث، في نوفمبر الماضي، أنها تلقت مؤخراً عقداً من غينيا الاستوائية من أجل القيام «بطريقة إجمالية بتوفير الأمن للخط الساحلي وبعض المراقبة الساحلية»، وهو نطاق يمس مكامن القلق الأمنية لدى أوبيانج، حيث كانت أحدث محاولة انقلاب عليه في ١٧ فبراير ٢٠٠٩م قد تمت من خلال مهاجمة القصر الرئاسي بواسطة رجال مسلحين، وصلوا لحوض السفن السفلي في قوارب.

وطبقاً لبيان صحافي؛ فإن عقد شركة